

نماذج الاستراتيجيات السياحية لتحقيق التنمية المستدامة

د. الوالي فاطمة

د. بن شلاط مصطفى

جامعة طاهري محمد - بشار

جامعة طاهري محمد - بشار

benchellate@yahoo.fr

الملخص :

مع تفاقم مشكلة التدهور البيئي وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية ، وبعد أن دقت منظمة الأمم المتحدة ناقوس الخطر ونبهت إلى المخاطر التي يتعرض لها كوكب الأرض جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة. وبما أن مجال السياحة جزء لا يتجزأ من التنمية فإننا سنقوم من خلال هذه الدراسة بالتطرق إلى مفهوم التنمية السياحية، مكونات ومؤشرات التنمية السياحية المستدامة، مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة، ولتحقيق الأهداف المرجوة تضع الدول الخطط السياحية والاستراتيجيات التي تتناسب وأوضاعها المختلفة، وتجري الأبحاث للاختيار السليم والنجاح الذي يضمن تحقيق الأهداف دون مشكلات وعقبات جسيمة .

Résumé:

Avec l'aggravation du problème de la dégradation de l'environnement et le début de la collision des exigences de la protection de l'environnement avec les exigences du développement économique, et après que les Nations Unies ont sonné l'alarme et alerté sur les risques auxquels la planète est exposée, le concept de développement durable est devenu une alternative élargie aux concepts de développement précédents, et puisque le domaine du tourisme fait partie intégrante du développement, nous allons À travers cette étude, en discutant du concept de développement touristique, des composantes et indicateurs du développement touristique durable, des principes et objectifs du développement touristique durable, et pour atteindre les objectifs souhaités, les pays mettront en place des plans et stratégies touristiques adaptés à leurs différentes situations, et Une bonne réaction et le choix réussi qui assure la réalisation des objectifs sans de sérieux problèmes et obstacles.

تمهيد:

تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية شهدت تطورات سريعة خلال النصف الثاني من القرن العشرين نظرا لاستفادتها من التطورات العديدة التي مست الجوانب الخدمائية، سواء فيما يتعلق بوسائل النقل خاصة النقل الجوي، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى توفير وسائل الراحة، وبهذا احتلت السياحة مكانة عالمية هامة لدى الدول والحكومات، إذ رأت في السياحة

قطاعا استراتيجيا وموردا دائما، إذ لا جدال أن هناك علاقة وثيقة بين قطاع السياحة والتنمية الاقتصادية.

كما سنخرج على مفهوم التنمية المستدامة من جانب نشأتها وتطورها التاريخي وكذلك النقد الذي وجه لها، بعد التعرّيج على مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية ببعديها التقليدي والحديث، ولكي يتسع البحث في التنمية المستدامة لا بد من التعرض إلى أبعادها الأساسية، الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ولأبعادها الأخرى الثقافية والسياسية والتكنولوجية.

و مع تفاقم مشكلة التدهور البيئي وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية و بعد أن دقت منظمة الأمم المتحدة ناقوس الخطر ونهت إلى المخاطر التي يتعرض لها كوكب الأرض جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنمية سابقة وبما أن مجال السياحة جزء لا يتجزأ من التنمية ، و لتحقيق الأهداف المرجوة تضع الدول الخطط السياحية والاستراتيجيات التي تناسب وأوضاعها المختلفة، وتجري الأبحاث للاختيار السليم والناجح الذي يضمن تحقيق الأهداف دون مشكلات وعقبات جسيمة ، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية : ما هي نماذج الاستراتيجيات السياحية لتحقيق التنمية المستدامة

و قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى :

- المحور الأول: مفهوم و اثار التنمية السياحية ومراحلها
- المحور الثاني: مفهوم، مكونات ومؤشرات التنمية السياحية المستدامة
- المحور الثالث: مبادئ استدامة السياحة وأهداف تنميتها
- المحور الرابع: نماذج الاستراتيجيات السياحية لتحقيق التنمية المستدامة

المحور الأول: مفهوم و اثار التنمية السياحية ومراحلها

تتجه في عصرنا الحاضر معظم بلدان العالم إلى تطوير السياحة وترقيتها نظرا لآثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وللمزايا الأخرى التي تحققها على المستوى الوطني إذ أنها تتميز بنظافتها ووفرة الحويلة من العملة الصعبة وسرعة دوران النشاط إضافة إلى خصوصية أخرى تتمثل

في تنقل وحضور الزبون (السائح) بنفسه إلى سوق السلع (البلد المضيف) من أجل اقتناءها واستهلاكها أي أن المنتجات السياحية لا تحتاج إلى شحن من أجل تسويقها.

تجدر الإشارة كذلك إلى أن المنتجات السياحية تتميز بعدم قابليتها نسبياً للاهلاك كباقي الأصول الإنتاجية أو الخدماتية لأن المنتجات السياحية، في جزء كبير منها، هي عبارة عن ثروة دائمة لا تفنى مثل جمال الطبيعة أو الأماكن الأثرية والتاريخية والمناخ المعتدل.

أولاً: مفهوم التنمية السياحية:

هناك مفاهيم متعددة للتنمية السياحية يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية.

"فالتنمية السياحية هي مدى اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائحين".¹ وبذلك فإن مصطلح التنمية السياحية يعبر عن مختلف الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي من خلال إيجاد التوازن بين المطالب التنافسية والمتعارضة أحياناً مع قاعدة الموارد المحدودة وتعظيم النتائج والآثار الإيجابية للتنمية السياحية مع تقليل النتائج السلبية.

ثانياً: مراحل التنمية السياحية:

لقد تناول هذا الموضوع العديد من الباحثين وتطرقوا إلى المراحل التي تمر بها التنمية السياحية وقدموا في ذلك نماذج مختلفة لتحليل الظاهرة؛ كنموذج "ميوسيك" الذي قسم التنمية السياحية إلى أربع مراحل وهي:

- أ- مرحلة الاكتشاف: حيث يتم اكتشاف القدرات السياحية للمقصد السياحي؛
- ب- مرحلة النمو: وفيها يبدأ تطوير الموارد السياحية للمنطقة بشكل تدريجي؛
- ت- مرحلة الانطلاق: وفيها تأخذ الدولة بمبدأ التخطيط والتوسيع السياحي؛
- ث- مرحلة النضج: حيث تظهر المنطقة على الخريطة السياحية وفيها يتكامل النشاط السياحي من خلال توافر عناصر الجذب السياحي والتسهيلات.

ويؤخذ على هذا النموذج توقفه عند مرحلة النضج السياحي وعدم تحليله لأي عوامل سلبية قد تؤدي إلى عدم استمرار النمو، وبالتالي احتمال دخول المنطقة في مرحلة التدهور والانحدار نتيجة لتوجه السائحين لمناطق سياحية منافسة، لذا جاء نموذج "بيتلر" سنة 1980م وقد حدد هذا النموذج ست مراحل للتنمية السياحية وهي:

أ- الاكتشاف؛

ب- المشاركة؛

ت- التطور؛

ث- النضج؛

ج- الثبات أو الركود؛

ح- التجديد أو التدهور.

يتشابه نموذج "بيتلر" مع دورة حياة المنتج، فالمرحلة الأولى تبدأ باكتشاف المنطقة السياحية الجديدة، ومع تزايد إقبال السائحين على المنطقة تبدأ مرحلة المشاركة فتظهر مجموعة من الخدمات والتسهيلات، ثم تبدأ مرحلة الانطلاق، حيث يتم توفير الخدمات والتسهيلات بشكل مكثف للسائحين لخدمة الأعداد المتزايدة، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التطور والنمو، وإذا ما استمر النمو مع مبدأ تحقيق التوازن، تصل المنطقة إلى مرحلة النضج وتلي هذه المرحلة مرحلة الثبات فلا تشهد المنطقة النمو المتزايد للسياح بل يتوقف النمو عند حد معين من السائحين، وفي هذه المرحلة إن لم يظهر في المنطقة تنمية جديدة تعتمد على مقومات سياحية جديدة، فإنها تتجه نحو الانحدار والتدهور، لذلك فإن الإدارة السليمة للنشاط السياحي في كافة مراحل التنمية تتمثل في تجنب المنطقة الوصول إلى مرحلة الانحدار، ونقلها إلى مرحلة جديدة من التنمية المتوازنة المتواصلة (التنمية المستدامة).

ثالثا: آثار التنمية السياحية

السياحة ليست لها دائما آثارا إيجابية بل قد تكون لها انعكاسات سلبية لاسيما إذا لم تحترم القواعد الأساسية للتنمية المستدامة للسياحة التي تهدف إلى الاستغلال العقلاني للموارد السياحية

قصد الانتفاع منها آتيا دون التسبب في إتلافها عن طريق الاستغلال المفرط والفوضوي لها ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة.

لذا نرى أنه من المفيد التعرف فيما يلي عن بعض الآثار الإيجابية والسلبية التي تنجم عن التنمية السياحية:

أ. الآثار الإيجابية للسياحة ودورها في التنمية²:

إن الدلائل العلمية وتجارب الدول في العالم تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الهام الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل في اقتصاديات الدول. والذي يمكن تلخيصه في المحاور التالية:

1- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة بدرجة ملموسة في جذب جزء مهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول، والإيرادات الأخرى للفنادق من قبل السائحين، إضافة إلى الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية وفروق تحويل العملة، أو من خلال بيع المنتجات الوطنية والسلع والمواد التقليدية للسائح.

تظهر الإحصائيات المتعلقة بالسياحة الأثر الاقتصادي لها في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي، حيث أن دخل السياحة أصبح يمثل المصدر الأول للعمالات الأجنبية لحوالي 38 من دول العالم، ومن أكبر خمس مصادر لأغلبية الدول

2- نقل التقنيات الحديثة والمتطورة: تعمل الدول التي ترغب في زيادة مواردها من السياحة على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة كلما كان ذلك ممكنا في جميع مرافقها وخدماتها السياحية، وباستطاعة الاستثمارات الأجنبية فعل ذلك بشكل يقود القدرات الوطنية المستخدمة في هذا المجال.

3- تشغيل الأيدي العاملة: تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية في توفير فرص العمل حيث تستوعب 11% من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وذلك لتشعب هذه

الصناعة وتداخلها مع العديد من الصناعات الأخرى، وحسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة حوالي 284 مليون وظيفة نهاية 2014 م، أي ما يعادل 1 من بين 11 وظيفة في الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع طبقاً لإحصائيات مجلس السياحة والسفر العالمي للسياحة أن يستوعب القطاع السياحي أكثر من 370 مليون وظيفة بحلول عام 2026. بحلول عام 2014م..

لذلك فإن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية وكذلك المشروعات الأخرى المرتبطة بها يساعد في خلق العديد من فرص العمل الجديدة، والذي يترتب عنه هو الآخر ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية وغيرها من الآثار والمنافع الأخرى، والتي تؤدي إلى تحقيق درجة عالية من الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد.

4-المساهمة في تحقيق وتنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق: في حالة قيام الدولة باستثمار المواقع السياحية في كافة المناطق المختلفة من الوطن، فإن هذا يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم بشكل متوازن؛ أي أنه يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى المعيشة، استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه الأقاليم، تنمية وخلق مجتمعات حضرية جديدة وإعادة توزيع الدخل بين كافة أفراد المجتمع.

مما لا شك فيه فإن تحقق درجة معينة من التنمية الاقتصادية لمختلف الأقاليم يساهم مساهمة بناءة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مناطق الوطن ومعالجة الكثير من المشاكل فيه، كما لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية المتوقعة لتطور النشاط السياحي في زيادة مجالات التعاون بتطوير العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتي ينجم عنها مجموعة من المنافع كتشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية، وتنويع استخداماتها واستغلال الموارد الطبيعية وخلق استخدامات جديدة لها، مما يسمح بارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات كتوسع وزيادة الضرائب ويساهم في تنمية القطاعات الأخرى المساعدة للقطاع السياحي.

إن نجاح قطاع السياحة في تحقيق التكامل بينه وبين القطاعات الأخرى يتوقف على قدرة هذه الأخيرة على تلبية احتياجاته المختلفة من حيث الكم والنوع والتوقيت.

5- تحسين ميزان المدفوعات: السياحة كصناعة تصديرية غير منظورة تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلد، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، وزيادة موارد النقد الأجنبي والمنافع التي يمكن تحصيلها نتيجة لخلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

أما بالنسبة لدور السياحة في عملية التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية فيتمثل في:
✓ السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد.

✓ تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
✓ تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب وأداة لإيجاد مناخ مشعب بروح التفاهم والتسامح بينهم، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي (تداول العلوم والمعارف).

ب. الآثار السلبية للسياحة:

إذا كانت للسياحة آثارا ايجابية كثيرة ومتعددة كما أوضحنا ذلك أعلاه فهي لا تخلو من الآثار السلبية لاسيما إذا لم تراعى السلطات العمومية قواعد التنمية المستدامة، ومن بين الآثار السلبية الأساسية نستطيع أن نذكر ما يلي:

1- أثر السياحة على النظم الإيكولوجية: إن النشاط السياحي يتداخل مع الحياة النباتية والبرية ويسبب بذلك أضرار لا رجعة فيها على النظم الإيكولوجية خاصة إذا لم تكن البنية التحتية على استعداد كاف لاستيعاب هذا النشاط كما يمكن للنشاط السياحي أف يؤدي إلى اضطراب في الحياة البرية وتزايد الضغوط على الأنواع المهددة بالانقراض فظاهرة التذكارات السياحية تؤدي إلى تدمير البيئة البرية إذ أن عمليات قتل الحيوانات بغرض التجارة قد زادت نتيجة للطلب المتزايد على التذكارات التي تأخذ شكل فراء وجلود وقرون... إلخ، كما يمكن أن يؤدي إلى إزالة النباتات من خلال زيادة الطلب على الحطب وتهديد للمناطق المهشة مثل الغابات والأراضي الرطبة والأشجار،

كما تهدد أيضا الشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية البحرية نتيجة لزيادة النفايات والمواد الكيميائية غير المعالجة وبذلك يلحق الضرر بقيمتها السياحية.

هذا وتهدد السياحة النظم الإيكولوجية الهشة في المناطق الجبلية من خلال المشي وممارسة التزلج على الجليد فهي واحدة من أخطر المشاكل البيئية في البلدان النامية الجبلية، بالإضافة إلى مشكلة إزالة الغابات الناجمة عن استهلاك الحطب فهذه النتائج في كثير من الأحيان لا تؤدي إلى تدمير النظم الإيكولوجية المحلية فقط ولكن أيضا تسريع عملية التعرية والانحيارات الأرضية³.

2- التلوث والنفايات: بالإضافة إلى كون السياحة تؤدي إلى استهلاك كميات كبيرة من المواد المحلية الطبيعية فهي نشاط يولد أيضا النفايات السائلة والصلبة والتي أصبحت مشكلة بالنسبة للعديد من البلدان التي تفتقر إلى القدرة على معالجتها.

وبعض النظر عن تلوث المياه العذبة بمياه الصرف الصحي فالنشاط السياحي يؤدي أيضا إلى تلوث الأرض والتلوث الناتج عن الضوضاء التي تحدثها وسائل النقل وتلوث المناطق الساحلية والشواطئ الناجمة عن الفنادق والسفن وتشير التقديرات إلى أن السفن السياحية في بحر الكاريبي وحدها تنتج 70000 طن من النفايات، كما أن استهلاك الطاقة في الفنادق، المستخدمة في تكييف الهواء والوقود المستخدم في العمليات المرتبطة بالنشاط السياحي كالنقل، التدفئة، الطهي.... تساهم بشكل كبير في تلوث الهواء للعديد من البلدان المضيفة⁴.

3- الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية: إن تطوير السياحة و البنى التحتية ذات الصلة بهذا النشاط غالبا ما يسبب تدهور التربة والكثبان الرملية وتدهور المناظر الطبيعية بسبب التوسع العمراني.

إن مصادر المياه العذبة محدودة في بعض المناطق ويتم استغلالها في صناعة السياحة بالإضافة إلى سلوك السائح غير العقلاني، فحسب التقديرات تبين أن السائح يستعمل مرتين المياه أكثر من المقيم، بالإضافة إلى بعض احتياجات الأنشطة الترفيهية مثل حمامات السباحة وملاعب الغولف، فإذا كانت السياحة تؤدي إلى نذرة المياه فهي كذلك تؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد المحلية مثل الطاقة الغذاء والمواد الأولية⁵.

تدهور بعض المواقع السياحية والأثرية السريعة الإتلاف مثل الحدائق العامة والمحميات الطبيعية والآثار كالتماثيل والنقوش القديمة على الصخور الحجرية ذات الطابع التاريخي والحضاري كتلك الموجودة في مناطق الطاسيلي والهقار وأماكن أخرى من الجزائر والتي تتعرض باستمرار إلى النهب والتخريب وحتى إلى السرقات.

4- التحولات الاجتماعية⁶: إن النشاط الاقتصادي يتطلب الاهتمام بالمناطق السياحية المختلفة وتنميتها وإعدادها لاستقبال السائحين بما في ذلك أماكن الإقامة المختلفة (قرى سياحية وفنادق ومنتجعات) ويتولد عن ذلك قيم وتقاليد جديدة وغير مألوفة بصورة سريعة ومفاجئة بالنسبة لسكان هذه المناطق تختلف عن موروثاتهم الحضارية والاجتماعية التي نشئوا وتربوا عليها مما يؤدي إلى تحولات وتغيرات جذرية في هذه المجتمعات.

5- انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والثقافي: تعاني بعض الدول من انخفاض مستويات المعيشة ونقص الإمكانيات المتاحة في الوقت الذي توفد إلى الدول أنماط مختلفة من السائحين بعاداتهم الاستهلاكية وقدراتهم المالية مما يؤدي إلى اتجاه نسبة من أبناء هذه الدول إلى محاولة تحقيق مكاسب مادية سريعة وإن كانت بوسائل غير مشروعة، فتظهر عند كافة الوسطاء والمستغلين للسائح في مختلف المجالات والمروجين لبعض صور الانحراف تحت مسميات متعددة مثل : التسلية والترفيه والمتعة.

6- التصادم الثقافي: تتعارض وتختلف الأفكار والأساليب الغالبة في المجتمع والقادمة من الخارج نتيجة لسلوك بعض السائحين وتصرفاتهم التي لا تعبر بالضرورة عن أسلوب حياتهم اليومية في بلادهم وإنما ذلك راجع لأسباب منها الميل إلى حب المغامرة وحب الاستطلاع الأمر الذي يؤدي إلى إثارة وضيق أفراد البلد المضيف ورفضهم للسياحة.

الجدول رقم 01: حجج مؤيدي ومعارضى السياحة

المؤيدون	المعارضون
السياحة مورد دخل جديد يدعم إمكانيات البلد.	تحتاج السياحة لاستثمارات ضخمة تضطر البلد النامي للقروض أو يتم سحبها من أولويات التنمية.
السياحة مصدر للنقد الأجنبي.	السياحة نفسها تحتاج للاستيراد وخاصة بالدول النامية.

السياحة تحرض الإنتاج في الاقتصاد ككل.	هذا في حال جاهزية الاقتصاد وإلا اضطر البلد للاستيراد ويحدث التضخم النقدي.
السياحة تخلق فرص عمل فيها وفي الأنشطة المكمل لها.	غالبا ما يتسرب العاملون من قطاعات إنتاجية للسياحة لارتفاع الأجور فيتعطل الإنتاج.
السياحة تساهم في التقدم الاجتماعي والإنسان.	للسياحة نتائج سلبية هزت استقرار بعض المجتمعات وسببت تفكك العائلة.
السياحة تحقق السلام بين الشعوب.	السياحة تستخدم أحيانا للضغط على الشعوب وتضطر الدول التي تعتمد على السياحة إلى تعديل مواقفها وإعطاء تنازلات عن بعض حقوقها.
السياحة مجال كبير لاستثمار وتشغيل رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.	دخلت ميادين الاستثمار السياحي شركات وخبراء محنكين باصطياد الدول النامية وهذا استثمار اقتصادي عن طريق السياحة.
السياحة تؤدي إلى تحسين وتطوير المواقع السياحية.	وهذا بدوره يؤدي إلى غلاء الأسعار والمضاربات والتضخم النقدي إضافة إلى تلوث البيئة.
السياحة ترفع المستوى الحضاري للمجتمع والمواطن.	السياحة تخلق طبقة خدم ذليلة وينتشر عديمي الحس الوطني والتخريب والمستهترين بالقوانين والقيم.
السياحة تملأ البلد بالمنشآت الضخمة والأبنية العصرية.	تلك المنشآت يرتادها الأغنياء والمسؤولون وغالبا ما تكون بملكية رأسمالية كبار أو أجانب.
السياحة تدخل عناصر الجمال والمتعة والتسلية للحياة الاجتماعية وتشيع روح الألفة.	تزيد الهوة الاجتماعية بين الطبقات وحتى داخل الطبقة العاملة ويتفاقم البؤس الطبقي.
السياحة تدفع الإنسان للترويح عن النفس وتجديد النشاط والعودة إلى الإنتاج بروح جديدة.	مع تطور الأسلوب التجاري وضخامة منشآت السياحة أصبح مستوى أسعارها فوق طاقة المواطن العادي فبدأت تنحصر السياحة المحلية والشعبية

المصدر: بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر "السياحة بالجنوب" الغربي أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

المحور الثاني: مفهوم، مكونات ومؤشرات التنمية السياحية المستدامة

ولدت التنمية السياحية المستدامة داخل رحم التنمية المستدامة، وتلك تفجرت داخل أدييات الاقتصاد من واقع تعذر رؤية تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية، فما المقصود بها؟

أولا: مفهوم التنمية السياحية المستدامة:

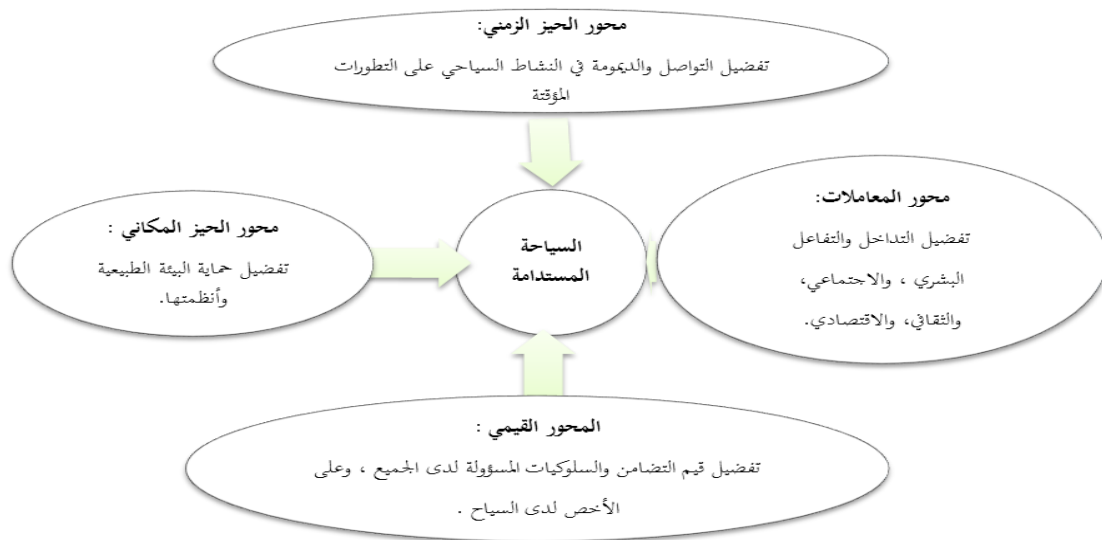
السياحة المستدامة هي نقطة تلاق ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث تتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الحاجات

الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضري والنمط البيئي للمقصد السياحي⁷.

ووفقا لمنظور المنظمة العالمية للسياحة: "الذي يشجع معا رغبات السياح وحاجات المجتمعات المضيفة بحيث يضمن تحقيق حماية وتحسين الآفاق السياحية في المستقبل من خلال إدارة الموارد السياحية بطريقة تستجيب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتنوع البيولوجي، والعمليات البيئية والأنظمة المعيشية."⁸

ومن التعريفات السابقة لمفهوم التنمية السياحية المستدامة يمكن أن نصل إلى تطوير مفهوم التنمية السياحية التقليدية بإضافة صفة الاستدامة، واعتبار أن عملية التنمية السياحية هي عملية إشباع حاجات السائحين النفسية والحصول على متطلباته دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السائحين في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة، معنى ذلك أن فكرة السياحة المستدامة لا تعبر عن محتوى سياحي معين فهي ليست منتجا، سياحيا وليست طريقة جديدة لبيع النشاط أو تحديد كيفية الدفع وإنما هي نموذج للتنمية على محاور إستراتيجية يمكن حصرها في أربع محاور⁹: كما يوضحه الشكل الموالي.

شكل رقم 1: المحاور الإستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة



المصدر: أ.د. عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة، ص 134.

وانطلاقاً مما سبق فإن السياحة المستدامة تقوم أساساً على مبادئ هامة نوجزها في العناصر التالية¹⁰:

- ضرورة المحافظة على مستوى إنتاجية الموارد السياحية لضمان استمرارية عامل اجتذاب السياح من خلال الإبحار والمتعة؛
- الحفاظ على التنوع البيئي والابتعاد عن المتغيرات البيئية التي تكون نتائجها وخيمة؛
- إقامة المساواة بين الأجيال والاستفادة من الموارد السياحية تطبيقاً لمبدأ التنمية المستدامة القائم أساساً على تجنب الطبيعة السياحية أي عوامل تحريف تؤدي إلى التقليل من إنتاجيتها مستقبلاً؛
- إيجاد صيغة توافقية بين ثقافات المجتمع المضيف والسائح الزائر بتنمية وتدعيم الثقافة المحلية والعمل على استمراريته ونقلها للعنصر الأجنبي؛
- إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية السياحية المستدامة بالعمل على جعل المناطق المضييفة تكتسب الصفة السياحية القادرة على استقطاب السائح والمستثمر في آن واحد.

ثانياً: مكونات السياحة المستدامة:

رغم تنوع الالتزامات ومحاور المفهوم التنموي المستدام للسياحة إلا أنه يمكن حصرها في مكونين أساسيين: مادي ومعنوي، ويتجلى المكون المادي للسياحة المستدامة بأنه يعمل على توريث الطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة بنفس قوتها، أو بقوة أعظم بحيث نضمن بأن استهلاك الكميات اليوم لا يعوق الكميات المطلوب استهلاكها غداً. أما المكون المعنوي للسياحة فيعزى إلى كون السياحة من الناحية الاجتماعية والثقافية ليست محايدة فهي تؤدي إلى حدوث تقابلات واحتكاكات بين نوعين من الثقافات (ثقافة الدولة المضييفة وثقافة السياح) مما يحقق تواصل اجتماعي وتواصل بيئي، فالسياحة المستدامة من المنظور الاجتماعي ترمي إلى تطوير سياحة ذات وجه بشري يتفادى المشكلات التي قد تثيرها في النسيج الاجتماعي وموروث الذمة الثقافية للأمة، مما يتعين معه الاستجابة لحاجات ورغبات عدة طوائف؛

- السياح: وذلك بتقديم ما يتلاءم مع رغبتهم واحتياجاته، وهو ما يستوجب تنوع سياحة الغد.

- موظفوا السياحة: إذ يتعين تحسين ظروف عمل العاملين بقطاع السياحة وإتاحة فرصة التأهيل المتواصل لهم.

- سكان المقصد السياحي: بأن تأخذ السياحة شكلا يتلاءم مع الثقافة المحلية لسكان المقص، وأن تساهم بطريقة ملحوظة في رفع مستوى الدخل والمعيشة، وإلا تعرضت لظواهر الرفض المحلي.

لهذا تحتاج السياحة المستدامة وفق المكون الاجتماعي إلى تحقيق التوأمة مع ثقافة ومتطلبات وتطلعات سكان المقصد السياحي.

- التواصل البيئي: تقتضي المحافظة على الموارد الطبيعية (الهواء، الماء، التربة، ومختلف الأحياء)، حتى تحافظ على القدرات التنموية للأجيال المقبلة، وهذا يتعين تبني سياسة للتنمية السياحية تنسجم ومتطلبات البيئة من خلال الحفظ والوقاية، أي الاستغلال العقلاني ومضاعفة الإجراءات الهادفة للحفاظ على كفاءة الموارد البيئية.

ثالثا: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة:

وقد وضعت مجموعة من مؤشرات الاستدامة الخاصة بالسياحة، واختبرت في عدد من البلدان في إطار مبادرة المنظمة العالمية للسياحة، وقد شرع في استخدام هذه المؤشرات في بعض الوجهات السياحية، والغرض منها رصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة، وقسمت إلى ثلاث مجموعات أساسية هي¹¹:

أ- **المؤشرات البيئية:** وتنبي هذه المؤشرات على مدى ضغط النشاط البشري على البيئة في المقصد السياحي، وإذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الاستيعابية بها، فإنها تفرز عادة مجموعة المضار التي تتولى أنواع من المؤشرات البيئية قياسها وهي:

- مؤشر معالجة النفايات: سواء كانت صلبة أو سائلة.

- مؤشر كثافة استخدام التربة: الذي يقيس إما معدل كثافة السياح إلى السكان المحليين أو معدل المساحة الذي تحتله البيئة الأساسية للسياحة إلى إجمالي المساحة.
- مؤشر كثافة استخدام المياه: الذي يقيس حجم استخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحليين أو حجم استخدام السياح للمياه إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب.
- مؤشر حماية الجو من التلوث: الذي يقيس مدى تلوث الهواء خلال فترات مختلفة من السنة والمواسم السياحية، معنى ذلك أن التنمية السياحية التي تكتسب صفة الاستدامة تستوجب العمل على عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي للمحافظة على نوعية البيئة ومستوى الإشباع لدى الزائرين.
- ب- **المؤشرات الاجتماعية:** تركز المؤشرات الاجتماعية للتنمية السياحية المستدامة على واقع الانعكاس المتعاظم للنشاط السياحي على الوسط الاجتماعي، وتوجد عدة مؤشرات رئيسية لقياس المؤثرات السياحية على الجانب الاجتماعي وهي:
 - مؤشر الانعكاس الاجتماعي: يقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف والتعليم،..... إلخ؛
 - مؤشر رضا السكان المحليين: وهو يحدد مستوى الرضا لديهم بالمشاريع السياحية والتجاوب معها؛
 - مؤشر الأمن: ويقصد به انعكاس تدفق السياح على عنصر الأمن ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي.
 - مؤشر الصحة العامة: وهو مدى انعكاس تطور النشاط السياحي على مستوى صحة المواطن المحلي كقياس عدد الأطباء والممرضين إلى عدد السكان أو عدد المصابين بالأمراض الجنسية إلى عدد السكان.

ت- المؤشرات الاقتصادية: تتعلق المؤشرات الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي وأهم المؤشرات، مؤشر العملة الصعبة، ومؤشر الدخل والاستثمار.

المحور الثالث: مبادئ استدامة السياحة وأهداف تنميتها

أولاً: مبادئ التنمية السياحية المستدامة:

تعددت المحاولات والجهود المختلفة من الباحثين العلماء والخبراء في هذا المجال لمحاولة وضع مجموعة من الأسس أو المبادئ التي تساهم في توصيف أبعاد التنمية السياحية المتواصلة، والتي عرفت فيما بعد بمبادئ التنمية السياحية المتواصلة لكي تعد دليلاً يحتذى به ويعمل من خلاله، وكان من أهم هذه المحاولات التقرير الذي عرف باسم: "الإستراتيجية العلمية للتنمية السياحية"¹² والذي تم التوصل إليه في مؤتمر (GLOBE 90) والمعروف باسم (TOURISM STREEM)، وقد أصبحت هذه الإستراتيجية هي السياسة السياحية الرسمية للحكومة الكندية التي تعمل بها وفق مبادئ التنمية المتواصلة، كما أصبحت مرجعاً هاماً للعديد من الدول الأخرى وبناءً على هذه الإستراتيجية تم وضع سبعة مبادئ رئيسية¹³:

- **المبدأ الأول:** العمل على حد التأثير البشري الواقع على كوكب الأرض (التأثير العالمي) والتأثير الواقع على المنطقة (التأثير المحلي) إلى المستوى الذي يتناسب مع الطاقة الاستيعابية للكوكب أو المنطقة المحلية على حد سواء؛ وسينعكس هذا المبدأ عند تطبيقه على تنمية صناعة السياحة من خلال العمل وفق قواعد الطاقة الاستيعابية للمقصد السياحي، والتي تهدف إلى الحد من التأثيرات السيئة للتنمية السياحية بإتباع طرق الإدارة الواعية لهذا المقصد.

- **المبدأ الثاني:** الحفاظ والتمسك بمخزون الثروة الحيوية في المنطقة، وهناك مجموعة من الأنشطة التي تساعد صناعة السياحة على الحد من التأثير السيئ والضرر بالثروة الحيوية ومن هذه الأنشطة: الحفاظ على الخدمات التي تدعم الحياة، وتشمل هذه الخدمات كل العمليات الحيوية التي تسمح للأرض والهواء والماء بأن تكون عناصر منتجة تتوافق مع عدد السائحين بالإضافة إلى إمكانية أن تجدد نفسها. الحفاظ على التنوع الطبيعي وذلك عن طريق فرض الضرائب أو سن

القوانين والتشريعات التي تحمي البيئة الطبيعية في المنطقة السياحية. التأكيد على أن كل التأثيرات السياحية الواقعة على المصادر الطبيعية يجب أن تكون تأثيرات غير مدمرة.

- **المبدأ الثالث:** العمل على تقليل استنفاد الموارد غير المتجددة، حيث أن من المعروف أن صناعة السياحة وأثناء تنميتها تعتمد بشكل رئيسي على الموارد الطبيعية غير المتجددة، مثل بعض المعادن والوقود، لذلك وبالعامل وفق هذا المبدأ فإنه ينبغي أثناء عمليات تشغيل المشروعات السياحية الحرص على التقليل من استخدام هذه الموارد، بالإضافة إلى إطالة عمر استخدام بعضها وذلك عن طريق إعادة تدويرها.

- **المبدأ الرابع:** الترويج للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل التي تعمل على تعظيم الفوائد من مخزون معين من الموارد، في حين تعمل على الحفاظ على الثروة الحيوية الموجودة بالمنطقة. ولتطبيق هذا المبدأ على السياحة هنالك مجموعة من الممارسات التي يمكن الأخذ بها: الترويج للتكنولوجيا القائمة على استخدامات الطاقة الشمسية. التأكيد على أن السائحين سيدفعون كامل التكاليف للمجتمع في حالة استنفادهم لمصدر معين من المصادر، وذلك بعدة طرق منها ضرائب الحفاظ على البيئة. التأكيد على أن صناعة السياحة تكون مسئولة عن تحمل كامل التكاليف عند تسببها في أي إضرار بالبيئة أو تغيير في المصادر الطبيعية. توسيع القيمة المضافة للسياحة خاصة في المناطق السياحية التي تتمتع ببيئة ثقافية أو طبيعية على درجة عالية من التفرد والندرة، وذلك عن طريق تطوير المنتج السياحي بما يتناسب وإمكانات المنطقة.

- **المبدأ الخامس:** المساهمة الفعالة للمجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات خاصة المؤثرة عليهم، وهذا المبدأ يقوم على تفعيل دور ومشاركة المجتمع كالبusiness والغرف التجارية والنقابات في اتخاذ القرارات، ويعتبر هذا المبدأ أحد أهم محاور التنمية المتواصلة.

- **المبدأ السادس:** التوزيع العادل لكل الفوائد والتكاليف المترتبة عن استخدام الموارد البيئية، ويهدف هذا المبدأ إلى الحصول على التوزيع العادل لكل الإيجابيات والسلبيات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة بين مختلف الفئات ذات العلاقة بصناعة السياحة.

- **المبدأ السابع:** الترويج للقيم التي تشجع الآخرين على إنجاز وتنفيذ مفهوم التواصل، ويقوم هذا المبدأ على أساس أن صناعة السياحة تعتبر الصناعة القائدة لعملية التنمية المتواصلة في المجتمع وذلك لدورها الرئيسي والقيادي المميز الذي يقوم على حماية البيئة كأحد أهم مقومات استمرار هذه الصناعة، لذلك فإنه من مصلحة القائمين على التنمية السياحية أن يتجنبوا أي ممارسات أو نشاط لا يساعد في تطبيق مفهوم التواصل.

ثانيا: أهداف التنمية السياحية:

إن التنمية السياحية في حد ذاتها هدف، كما تعد مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر ألا وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.¹⁴

وتختلف أهداف التنمية السياحية وأساليب تحقيقها من دولة إلى أخرى، ومن وقت لآخر داخل نفس الدولة، ويرجع هذا إلى جملة من العوامل أهمها: اختلاف الدول في مكونات عرضها السياحي وإمكاناتها التنموية وموقعها من الأسواق المصدرة للسائحين بالإضافة إلى ظروفها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها¹⁵. فنجد مثلا أن بعض الدول تهدف من عمليات التنمية إلى جلب أكبر عدد ممكن من السياح، مما ينتج عنه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، في حين تهدف دول أخرى إلى جذب عدد محدود من السائحين من ذوي الدخل المرتفع. أما من حيث أساليب تحقيق الأهداف، فهناك دول تعتمد على القطاع الخاص اعتمادا شبه مطلق من خلال توجيهه إلى حجم ونوعية الحركة السياحية بها، في حين نجد دولاً أخرى يلعب فيها القطاع العام الدور البارز في تحقيق أهداف التنمية السياحية التي غالبا ما تنقسم إلى قسمين¹⁶:

أهداف عامة وهي تشمل كل ما تسعى التنمية السياحية إلى تحقيقه بصفة عامة مثل:

- تحقيق نمو سياحي متوازن؛
- تدعيم الآثار الاقتصادية للسياحة؛
- زيادة فرص العمل والتغلب على البطالة؛
- الحفاظ على تنمية نصيب الدولة من الأسواق السياحية في مواجهة المنافسة الدولية؛
- زيادة الدخل السياحي الإجمالي؛

- تنمية البنية الأساسية وتوفير التسهيلات اللازمة للزوار والمقيمين بالدولة.
ومهما تعددت واختلفت الأهداف من دولة إلى أخرى إلا أنها تجمعها خصائص معينة وهي:

- أن تكون أهدافا واقعية يمكن تحقيقها بالاستخدام الأمثل للموارد الفنية والبشرية المتاحة؛
- أن تكون أهدافا شاملة تشمل كل ما يراد تحقيقه من نتائج؛
- أهدافا مرنة لكي تتسع لاحتواء المشاكل الطارئة والتي لم يتم حسابها عند وضع خطة التنمية السياحية؛
- أهدافا محددة: وتمثل تلك الأهداف تفصيلا وتحديدًا للأهداف العامة السابقة، حيث تحدد بنسبة مئوية يراد تحقيقها سنويا أو في مدة أقل، وهي بذلك تسهل عملية قياس معدلات الأداء.

ولبلوغ الأهداف السابقة هناك مجموعة من المحاور التي تمثل الإطار المتكامل الذي يجب أن تسير عليه سياسات التنمية السياحية بمختلف الدول وتتمثل في المحاور التالية¹⁷:

أ- زيادة عدد السائحين: تسعى الدول من خلال سياسات التنمية السياحية إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها سواء أكان ذلك من الأسواق التقليدية، أو من خلال فتح أسواق جديدة، أما الأسواق التقليدية وقصد توسيع حجم الطلب بها نحو البلد فيجب عرض منتجات سياحية جديدة، وأما فتح أسواق جديدة فيتم من خلال مد النشاطات التسويقية للدولة السياحية إلى مختلف الأسواق السياحية الجديدة.

ب- تمديد متوسط مدة الإقامة: يعد متوسط مدة الإقامة من المعايير الفعالة في قياس مستوى النشاط السياحي في أي بلد، إذ يعبر عن مدى قبول المنتج السياحي من قبل السائحين، وبما أن المغريات السياحية لا تقاس بالكم أو بالحجم، بل بالكيفية والمستوى، فقد حرصت البلدان السياحية على زيادة فاعلية عناصر الجذب الإيجابية للحركة السياحية، والتقليل المستمر من عناصر الطرد السلبية بهدف صناعة سياحية قوية تحقق أعلى نسبة رضا من قبل السائحين، ويتم ذلك من خلال تحسين وتطوير المناطق السياحية التقليدية، ثم التركيز على خلق مناطق جديدة تكون مزودة

بكافة المستلزمات وبأسعار تنافسية لما يقدمه الآخرون، ومن ثم يتحقق الرضا النفسي للسائحين مما يرفع من متوسط مدة إقامتهم بدولة العرض السياحي¹⁸.

ت-زيادة متوسط الإنفاق اليومي للسائح: يلعب متوسط الإنفاق اليومي للسائح دورا هاما في تعظيم أو تقليل الناتج الاقتصادي من السياحة، ويتوقف متوسط هذا الإنفاق على عدة عوامل يتعلق بعضها بالسائح نفسه، في حين يتعلق البعض الآخر بمدى توافر مجالات الإنفاق التي تجذب السائحين، فالعرض هنا يخلق الطلب ويؤثر فيه، كما تدفع نوعية الطلب إلى تطوير المنتج السياحي، وعمل مختلف الدول إلى الرفع من مستوى إنفاق السائح اليومي من خلال التركيز على اجتذاب السائحين ذوي الدخل المرتفعة أو العمل على حث الطلب وذلك عن طريق:

- إعداد مختلف المناطق السياحية وتجهيزها بمراكز البيع.
- الزيادة المستمرة في استخدام المكون الوطني من سلع وخدمات في عمليات البناء وإدارة الكيان السياحي، فجل الدول السياحية تحرص على استخدام مواردها المحلية عند إقامة وتشديد وصيانة مكونات العرض السياحي بها.
- ومن المسلم به أن الدول النامية لا تستطيع الاعتماد على المكون الوطني اعتمادا كليا، لذلك ينبغي عليها بذل مجهودات أكثر لإحلال المنتجات المحلية محل الواردات من الخارج قصد تعظيم مردودية القطاع السياحي.
- المساهمة الفعالة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية: تتميز صناعة السياحة في أي دولة سياحية بقدراتها على التفاعل مع مشاكل المجتمع ومساهمتها في حل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة، وكذلك الحال بالنسبة لسياسة التنمية السياحية، إذ لا نحكم على نجاح أو فشل تجربة التنمية السياحية بالدولة من خلال عدد السائحين أو الليالي السياحية فقط، بل من خلال دورها في حل مشكلات اجتماعية كخلق فرص عمل متزايدة ومستقرة وتنمية مناطق نائية، أي تحقيق تنمية إقليمية متوازنة فضلا عن دورها التقليدي في دعم ميزان المدفوعات وتوفير العملات الصعبة.

المحور الرابع: نماذج الاستراتيجيات السياحية لتحقيق التنمية المستدامة:

تتنوع الاستراتيجيات السياحية وتنقسم إلى الكثير من التقسيمات التي تضعها الدولة أو الأجهزة

المسئولة والتي تتناسب مع منتجها السياحي ووضعها السياحي وخططها التنموية وطموحاتها وآمالها وهي أنواع منها ما يلي:

أ- إستراتيجية التنوع السياحي: تقوم الدولة بوضع الاستراتيجيات التنموية المناسبة للاستفادة من كافة الأنواع السياحية المتوفرة، بل تسعى الدول من خلال استراتيجياتها إلى تنوع المنتج السياحي، وعرضه العرض الشيق والجذاب والمؤثر لجذب الأعداد الكبيرة من السائحين، وتضع الخطط الإعلامية لتحقيق هذا الهدف بالإضافة إلى توسيع استراتيجياتها التنموية في إنشاء المشروعات وتسهيل قيامها وتنويع الفنادق، وتقديم التسهيلات المناسبة لتيسير حركة المرور والقدوم للبلاد حيث تعتمد الدول على تنوع السياحة وتعددتها ما بين¹⁹:

- سياحة قضاء الإجازات والترفيه.

- سياحة الصحة والعلاج.

- سياحة الآثار في الأماكن التاريخية.

- سياحة الهوايات.

- سياحة اجتماعية.

- سياحة المؤتمرات.

- سياحة المشتريات والتسوق.

- سياحة دينية.

- سياحة ثقافية.

ب- إستراتيجية تنويع الأسواق السياحية: عن طريق تنويع الأسواق يتزايد عدد السائحين، وذلك بعدم التركيز على أسواق الدول المعروفة في أمريكا أو أوروبا بل العمل باستمرار إلى إضافة أسواق جديدة وعدم الوقوع أسرى بعض الأسواق التقليدية، وإعطاء السياحة العربية أي دول الجوار أهمية كبرى واعتبارها مصدر من مصادر السياحة المتجددة، والتعامل مع سائحي دول جديدة من

الدول التي بدأت تبرز كأسواق سياحية جديدة من أمريكا اللاتينية وروسيا واليابان. وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول التي بدأت تبرز في المجال السياحي كدول جديدة.

ت- إستراتيجية الانتشار: وذلك عن طريق تسهيل كافة الخدمات والتسهيلات، وإقامة المنشآت التي تتناسب مع كافة مستويات الدخول، وتشديد الفنادق من صنف النجمتين والنجمة الواحدة لتشجيع سياحة الشباب والطلبة والفئات المتوسطة في الداخل والخارج.

ث- وضع الأجندة السياحية والتنشيط السياحي: أي إيجاد الارتباط بين الأحداث الهامة للبلاد والأحداث المصنوعة في السياحة أي الفعاليات المترابطة، ووضع الأجندة السياحية من حيث (الجدول-الخطط-الخطوات) التي تربط بين الأحداث الهامة القومية والوطنية في البلاد والأعياد والإجازات وإقامة المناسبات والمهرجانات الخاصة بذلك وذلك لتشجيع الجمهور في الداخل والخارج على السياحة وربطه بتلك الأحداث الهامة وإيجاد الفرص القومية والوطنية للاحتفال والسفر وتمضية الأوقات الترويحية.

ج- إستراتيجية التركيز على السياحة العلاجية²⁰: تعتمد هذه الإستراتيجية على استغلال الموارد الطبيعية والبيئية التي تزخر بها بعض الدول وتقوم بتحويلها إلى مدن متخصصة للسياحة العلاجية وقد شرعت كثير من الدول إلى جذب هذه السياحة ذات الإنفاق المرتفع مستغلة إمكاناتها الطبيعية والبيئية وجوها ومناخها ومياهها ورمالها لكي تضع لنفسها موقعا على الخريطة العلاجية، وتستند هذه الإستراتيجية على المقومات الطبيعية من:

- مناطق تعتمد أساسا على المياه المعدنية.
- مناطق يستغل جوها الطبيعي للعلاج.
- مناطق تجمع بين المياه المعدنية والجو الطبيعي المساعد على العلاج.
- مناطق تستخدم مياه البحار والرمال في العلاج.

ح- إستراتيجية الحوافز²¹: وتعد هذه الإستراتيجية أداة تسويقية تستخدمها المنشآت المختلفة الصناعية والتجارية وكثير من الشركات والمؤسسات لتحفيز العاملين وتنشيط العمل وزيادة الإنتاج وتحسين الأداء وتحقيق الأهداف. وتتمثل في تقديم رحلة أو زيارة للعاملين بدلا من المكافآت

المادية كحافز لهم وهذه الإستراتيجية تلقى الكثير من القبول من العاملين حيث تعد أكثر جذبا وأكثر راحة وفعالية من المكافآت المادية، وتتفق مع رغبات العديد من الأشخاص للزيارة والسياحة خاصة إذا كانت الرحلة معدة مسبقا وكاملة الخدمات.

خ- إستراتيجية المحافظة على البيئة²²: وهي الإستراتيجية التي تعنى وتهتم بالمحافظة على البيئة وعدم تدهورها جراء المشروعات والتوسعات السياحية المستمرة خاصة بعد أن شهد العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين اهتماما بالغاً بقضايا البيئة وآثارها على الإنسان وانطوت تلك القضية على إبراز وظهور العديد من المشكلات التي تهدد الإنسان في حاضره ومستقبله وفي كافة مناحي حياته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية أيضا.

د- إستراتيجية التركيز على السياحة الداخلية: وهي من الإستراتيجيات الهامة التي لا تغفلها الدولة عن طريق تشجيع المواطنين على زيارة المواقع السياحية، ونشر الوعي بينهم بأهمية السياحة وعوائدها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقديم التسهيلات اللازمة التي تساعد على الإقبال على السياحة مع توفير الخدمات اللازمة لهم، وتشجيع سياحة المجموعات كالنقابات والاتحاديات الطلابية والتعاضديات...

الخلاصة:

إن التداخل والتواصل ما بين السياحة كنشاط وبين البيئة كمجال وإطار تعيد الإنسان إلى عالم الفطرة وبذلك فلا مجال للسياحة بدون بيئة طبيعية ولا مجال لبيئة صالحة بدون سياحة توفر لها الدعم والمساندة، لذا برزت أهمية استخدام المنهج البيئي وتطبيق نظم تحقيق الجودة البيئية في أداء الوحدات السياحية ومعالجة إيقاف الهدر البيئي وجعل نشاط السياحة صديقا للبيئة سواء من خلال إقامة المقاصد السياحية البيئية أو إقامة المحميات أو غيرها من الأساليب. وهذا لا يتم إلا بوضع إستراتيجية سياحية كاملة الجوانب، حيث تتضمن عملية التخطيط الإستراتيجي الفلسفة الأساسية للإدارة وتوجيهاتها الرئيسية بشأن القضايا الأساسية التي تم المنظمة والقضية الأساسية في مجال السياحة هي ترسيخ الاعتقاد لدى السائح بأن البلاد هي من أعرق الدول السياحية وأفضلها،

وتسويق البلاد ومنتجاتها السياحي وتنوع المنتج السياحي وفتح أسواق سياحية جديدة وجذب الاستثمارات السياحية.

المراجع و الهوامش :

- ¹ جلييلة حسن حسنين ، التنمية السياحية ، الدار الجامعية مصر ، 2006، ص.09.
- ² يحيى سعيد، سليم العمراوي مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة كلية للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد العدد 36، 2003، ص45.
- ³ Frederico Neto, Sustainable Tourism, Environmental protection and natural resource management: paradise on earth? International colloquium on regional governance and sustainable development in tourism driven economic, Mexico, 20 - 22 February 2002 ,P 08.
- ⁴ Frederico Neto, Sustainable Tourism op-cit P09
- ⁵ Jeane-Cherles, Briquet- Laugier, le Tourisme durable dans les pays méditerranéens ;état des lieux et nouveaux cadre d'analyse ,communication pour le cinquième colloque international « Energies ,changements climatiques et développement durable Hammamet (Tunisie),15 -17 juin 2009,P 09 .
- ⁶ نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، ط2 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 ص 97.
- ⁷ د عبد المنعم البكري ، التنمية السياحية في مصر والوطن العربي ، عالم الكتب مصر ، 2004، ص04.
- ⁸ مجموعة خبراء، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، مصر، 2007، ص05
- ⁹ عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة، مجلة حلوان ، العدد 12 جوان 2005، ص133.
- ¹⁰ يحيى زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر ، دار الشروق مصر ، 2002، ص25
- ¹¹ عبد الباسط وفا ، التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة، مرجع سابق، ص 189.
- ¹² مصطفى احمد السيد ، تقييم علاقة الطاقة الاستيعابية بإرساء مبادئ التواصل للتنمية السياحية دون دار نشر 2003 ، ص110.
- ¹³ نفس المرجع ص111.
- ¹⁴ عبير عطية، التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي، مصر جامعة الاسكندرية، دون سنة نشر، ص10.

- 15 صلاح عبد الوهاب، السياسة القومية للتسويق السياحي، المركز العربي للبحث و النشر القاهرة، 1994، ص 22.
- 16 عبير عطية، التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي، مرجع سابق، ص 11.
- 17 عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة بالجزائر، أطروحة دكتورا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009 ص 61.
- 18 عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة بالجزائر نفس المرجع ص 61.
- 19 منال عبد المنعم، السياحة تشريعات ومبادئ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن ، 2000، ص 75.
- 20 أحمد الجلاّد، أطر الاتجاهات الحديثة في السياحة، عالم الكتب، القاهرة، 2001، ص 70.
- 21 ماهر السيسي، مبادئ السياحة، مطابع الولاء الحديثة، القاهرة، 2001، ص 95.
- 22 فؤادة عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، مرجع سابق، ص 113.